«ألبا» تعقد اجتماع الجمعية العامة العادية لعام 2026 افتراضيا

عقدت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، أكبر مصهر للألمنيوم ذي موقع واحد في العالم، اجتماع الجمعية العامة العادية السادس عشر أمس الخميس الموافق 12 مارس 2026 بالحضور على المنصة الافتراضية وذلك وفق الإجراءات والأنظمة المعمول بها. ترأس الاجتماع خالد عمرو الرميحي، رئيس مجلس الإدارة، وحضره أعضاء مجلس إدارة ألبا والهيئة التنفيذية بالشركة، إلى جانب المساهمين وممثلي الهيئات التنظيمية والرقابية.

وخلال الاجتماع، قام المساهمون بمراجعة محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق الذي عقد بتاريخ 12 مارس 2025 والمصادقة عليه، بالإضافة إلى مراجعة تقرير مجلس الإدارة حول الأنشطة التجارية للشركة وكذلك القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليها.

ومُنحت الموافقة لقرار توزيع أرباح نقدية للمساهمين بقيمة 54.06 فلسًا للسهم الواحد، بما يعادل 54.06% من رأس المال المدفوع، بإجمالي يصل إلى 76.5 مليون دينار بحريني (متضمنًا الأرباح المرحلية بقيمة 10.55 فلسًا للسهم الواحد والتي تم توزيعها على المساهمين بتاريخ 27 أغسطس 2025). أما الأرباح النهائية والبالغة 43.51 فلسًا للسهم الواحد فسيتم دفعها – اعتبارًا من 8 أبريل 2026 – للمساهمين المقيدين في السجل حتى تاريخ 25 مارس 2026. علاوة على ذلك، وافق المساهمون على تخويل أعضاء مجلس الإدارة لإعلان ودفع الأرباح المرحلية خلال السنوات المالية القادمة، بالتوافق مع شروط محددة مرتبطة بالربحية، وقدرة الشركة المالية على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، ومراجعة المدققين الخارجيين.

ومُنحت كذلك الموافقة لإجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 420,000 دينار بحريني عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتحويل ما قيمته 142,142,539 دينار بحريني للأرباح المستبقاة. وتم الموافقة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، في حين تم خلال الاجتماع مراجعة تقرير المدققين الخارجيين حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض تقرير حوكمة الشركة لعام 2025 أمام المساهمين للموافقة عليه، كما تم إعادة تعيين إرنست ويونغ كمدققين خارجيين للشركة عن عام 2026.

وخلال الاجتماع، وافق المساهمون على تعيين ستة أعضاء في مجلس الإدارة من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (مقفلة)، وهم كل من سعادة السيد خالد عمر الرميحي، والشيخ عيسى بن خالد آل خليفة، والسيد عمر سيد، والسيدة روزلين رينيل، والسيدة رشا سبكار، والسيد ريكاردو بيكا، وتعيين السيد أحمد الشيخ كعضو مجلس إدارة من قبل شركة التعدين العربية السعودية (معادن). علاوة على ذلك، انتخب المساهمون ثلاثة أعضاء مستقلين وهم كل من بروس كوكس، وخالد الرويس، وأرماندو مارتينيز للدورة القادمة والبالغة ثلاث سنوات(2026–2029) .

وفي إطار جدول أعمال الاجتماع، وافق المساهمون على استحواذ الشركة المقترح على 100% من أسهم شركة ألمنيوم دونكيرك الفرنسية للصناعات، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرقابية اللازمة. وقام المساهمون أيضًا بتخويل مجلس الإدارة لتولي عمليات التوثيق، وترتيبات التمويل، وتقديم الضمانات المرتبطة بهذه الصفقة.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس مجلس الإدارة، خالد عمرو الرميحي، قائلًا: «أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء مجلس الإدارة السابقين نظير إسهاماتهم القيّمة خلال الدورة السابقة، والتي كانت مرحلة تعكس تطور ألبا على مستوى الكفاءة التشغيلية، والقوة المالية، والريادة في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتنفيذ الأولويات المهمة التي تحقق النمو للشركة.

كما أود أن أرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة، وأتطلع إلى العمل معهم إلى جانب فريق الإدارة التنفيذية بالشركة، بينما نواصل معًا المضي قدمًا في تنفيذ خطط ألبا الاستراتيجية، بما في ذلك مقترح الاستحواذ على شركة ألمنيوم دونكيرك، حيث تمثل هذه الصفقة نقطة تحول استراتيجية للشركة، وذلك من خلال تعزيز حضورها في القارة الأوروبية والتقدم في خططها الطموحة لبناء منصة متنوعة جغرافيًا لإنتاج الألمنيوم منخفض الكربون».

عمومية «خليجي بنك» تصادق على النتائج المالية لعام 2025 وتقر توزيعات نقدية بنسبة 6%

○ يوسف تقي.

○ سطام القصيبي.

عقد خليجي بنك، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، اجتماع الجمعية العامة العادية، صباح يوم 12 مارس 2026، وبنصاب قانوني بلغ 86.59%.

وقد ترأس الاجتماع يوسف عبدالله تقي، رئيس مجلس الإدارة، بحضور سطام سليمان القصيبي، الرئيس التنفيذي للبنك، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبمشاركة المساهمين، وممثلي هيئة الرقابة الشرعية، ومدققي الحسابات الخارجيين، والجهات الرقابية.

واستُهل الاجتماع بالمصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 17 مارس 2025، تلاه مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والتصديق عليه. كما تم الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال البنك للسنة المالية ذاتها، وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

وعقب ذلك، ناقش الحضور البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتم التصديق عليها، حيث اعتمدت الجمعية توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية على النحو التالي: ترحيل مبلغ قدره 1,158,115دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني، وترحيل مبلغ 10,392,815 دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة، وتخصيص مبلغ 30,220 دينارا بحرينيا لصندوق الزكاة.

كما وافقت الجمعية العامة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على جميع الأسهم العادية، باستثناء أسهم الخزينة، بنسبة 6% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 6 أفلس لكل سهم، وبإجمالي مبلغ قدره 6,512,122 دينار بحريني. وبناءً عليه، سيكون آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح هو 15 مارس 2026، وأول يوم تداول من دون استحقاق هو 16 مارس 2026، فيما سيكون يوم الاستحقاق 17 مارس 2026، على أن يتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين بتاريخ 31 مارس 2026.

وخلال الاجتماع، وافق الحضور على مقترح توزيع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره 194,000 دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرقابية اللازمة. كما صادقت الجمعية على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مع الأطراف ذات العلاقة أو المساهمين الرئيسيين، وفقاً لأحكام المادة (189) من قانون الشركات التجارية البحريني، كما هو مبين في الإيضاح رقم (32) من القوائم المالية الموحدة.

وناقشت الجمعية تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، وتم التصديق عليه، إلى جانب إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في التاريخ ذاته.

كما صادقت الجمعية العامة على – إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2026، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

كما وافق الحضور على نقل مسؤولية احتساب ودفع الزكاة على الاحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة إلى المساهمين أنفسهم، وذلك وفقاً لأحكام معيار المحاسبة المالية رقم (9) والمعيار الشرعي رقم (35) المتعلقين بالزكاة، اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

ووافقت الجمعية كذلك على التعديلات المقترحة على إطار المكافآت في البنك، بما يشمل سياسة المكافآت المتغيرة ونظام حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم، مع تفويض مجلس الإدارة بإجراء ما يلزم من تعديلات مستقبلية، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

وبهذه المناسبة، صرح يوسف عبدالله تقي، رئيس مجلس إدارة خليجي بنك، قائلًا: «نجتمع اليوم في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة، مؤكدين وقوفنا صفًا واحدًا خلف راية الوطن بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، ومعربين عن ثقتنا الكاملة في الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لصون أمن الوطن واستقراره. كما نتوجه بخالص التقدير والامتنان إلى الجنود البواسل ورجال الأمن الأوفياء، والكوادر الطبية وجميع العاملين في الصفوف الأولى، لما يبذلونه من جهود مخلصة وتضحيات كبيرة في سبيل حفظ أمن الوطن وسلامة المجتمع، سائلين المولى عز وجل أن يحفظ مملكة البحرين أرضًا وقيادةً وشعبًا، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والرخاء، وأن يحفظ دول مجلس التعاون وشعوبها من كل سوء».

وتابع بالقول: «شكّل عام 2025 محطة استراتيجية مهمة في مسيرة خليجي بنك، واصلنا خلالها ترسيخ نموذج مصرفي إسلامي أكثر مرونة واستدامة، يقوم على التوازن بين النمو والانضباط المالي وتعزيز الاستقرار المؤسسي. وقد انعكس هذا النهج في تعزيز متانة القاعدة المالية وتحسين كفاءة إدارة رأس المال، بما أتاح للبنك الاستمرار في تحقيق قيمة مضافة لمساهميه، وتأكيد قدرته على المواءمة بين دعم العوائد والمحافظة على متطلبات التوسع والامتثال، ضمن رؤية طويلة الأجل تركز على الاستدامة وتعظيم الأثر».

وأضاف: «ويأتي اعتماد الجمعية العامة لتوزيعات نقدية للعام الثاني على التوالي كتجسيد لنجاح هذا المسار المتوازن، ودلالة على استقرار الأداء وثقة المجلس في جاهزية البنك المالية. ونتطلع إلى المرحلة المقبلة بمزيد من التركيز على تنويع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة التشغيلية، بما يرسخ مكانة خليجي بنك كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة».

من جانبه، قال سطام القصيبي، الرئيس التنفيذي لخليجي بنك: «أظهرت نتائج عام 2025 تحسنًا واضحًا في الأداء المالي والتشغيلي للبنك، حيث سجلنا أرباحًا صافية عائدة على المساهمين بقيمة 11.582 مليون دينار بحريني، وبنمو نسبته 10.27% مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي الإيرادات إلى 63.903 مليون دينار بحريني، مدعوماً بتحسن إيرادات عقود التمويل ورفع كفاءة الميزانية العمومية. ويعكس هذا الأداء تحسن إدارة الميزانية العمومية واستخدام رأس المال بشكل أكثر كفاءة، مع الالتزام الكامل بالمتطلبات الرقابية».

وتابع: «سنعمل خلال في المرحلة المقبلة على التركيز على تعظيم العائد من الأعمال الأساسية وتنويع الإيرادات والاستفادة بشكل أكبر من الحلول الرقمية لتحسين الكفاءة التشغيلية. وسنواصل الاستثمار في الأنظمة والكوادر، مع الحفاظ على نهج متحفظ في إدارة المخاطر بما يدعم استدامة النمو ويعزز قدرة خليجي بنك على تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين والعملاء».

واختتم الاجتماع بتأكيد التزام خليجي بنك بمواصلة تعزيز متانته المالية وتحقيق قيمة مستدامة لمساهميه وتقديم حلول مصرفية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يدعم مسيرة النمو الاقتصادي في مملكة البحرين.

بنك الإثمار يؤكد مواصلة تقديم خدماته المصرفية لعملائه من الشركات

○ ميسان المسقطي.

أكد بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، مواصلته تقديم كل خدماته المصرفية لعملائه من الشركات بنفس الكفاءة والفعالية لتلبية احتياجاتهم بكل مرونة وأمان في ظل الأحداث الراهنة التي تشهدها المنطقة. ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار، ميسان المسقطي: «إن بنك الإثمار يمتلك القدرة والكفاءة لمواصلة تقديم خدماته المصرفية لعملائه في مختلف الظروف، وذلك بفضل استثماره المستمر في بناء بنية تقنية قوية ومتطورة وآمنة تسمح باستكمال معظم المعاملات المصرفية إلكترونياً وبكفاءة عالية». كما قال المسقطي: «إن بنك الإثمار يواصل العمل وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي لضمان استمرار تقديم خدماته المصرفية لعملائه وضمان سلامة عملياته التشغيلية. ويعكس ذلك التزام البنك بالمحافظة على أعلى مستويات الكفاءة وأفضل الممارسات. كما نؤكد جاهزية البنك واستعداده التام لدعم جميع عملائه وتقديم كل الخدمات المصرفية والمالية لهم». وأضاف المسقطي: «نود أن نعرب عن خالص شكرنا لقيادة مملكة البحرين ومصرف البحرين المركزي وكل الجهات المعنية على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل لنا. ونحن على ثقة بالإجراءات والتدابير التي تتخذها حكومة مملكة البحرين لضمان أمن الوطن واستقراره».

«ستاندرد تشارترد البحرين»: عملياتنا مستمرة بكفاءة كاملة

○ د. بطرس كلينك.

أعلن بنك ستاندرد تشارترد استمرارية عملياته في مملكة البحرين بكامل طاقتها وبشكل طبيعي، مؤكداً التزامه بتقديم كافة الخدمات المصرفية والتمويلية لعملائه عبر شبكة الفروع التقليدية والمنصات الرقمية المتطورة من دون أي انقطاع، بما يضمن تلبية احتياجات العملاء في مختلف الظروف. وفي سياق تعليقه على الجاهزية التشغيلية، صرح الدكتور بطرس كلينك، الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد البحرين، بأن البنك يضع استمرارية الخدمات لعملائه في مقدمة أولوياته. وأوضح أن هذا الاستقرار التشغيلي يستند إلى إجراءات قوية لاستمرارية الأعمال وقدرات رقمية متقدمة، إلى جانب خطط طوارئ راسخة تضمن تدفق الخدمات بسلاسة وأمان.

وأكد الدكتور كلينك أن مملكة البحرين تمثل سوقاً استراتيجية محورية للبنك، مشيداً بالمرونة العالية والاستقرار الذي يتميز به القطاع المالي والمصرفي في المملكة. وأشار إلى أن هذا الاستقرار مدعوم بإشراف تنظيمي دقيق وصارم من قبل مصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى وجود بنية تحتية مالية متطورة تضاهي المستويات العالمية. واختتم البنك بيانه بتجديد التزامه بمواصلة دعم عملائه والمساهمة الفعالة في تعزيز المنظومة المالية للبحرين. وشدد على أن البيئة المصرفية في المملكة تواصل إظهار مستويات استثنائية من القوة والصلابة، مما يعزز الثقة في قدرة الاقتصاد المحلي على النمو والاستقرار رغم التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

«البحرين الإسلامي» يؤكد استمرار العمليات التشغيلية بالكامل عبر الفروع والخدمات الرقمية

○ فاطمة العلوي.

أكد بنك البحرين الإسلامي، البنك الرائد في تقديم الحلول المصرفية الإسلامية المبتكرة والمبسطة بمملكة البحرين، استمرار عمل فروعه ومجمعاته المالية، مع الالتزام التام بجميع الإجراءات الاحترازية والتنظيمية المعتمدة لضمان سلامة الزبائن والموظفين خلال هذه الفترة.

ويدعو البنك زبائنه لاستخدام منصة بنك البحرين الإسلامي للخدمات المصرفية الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر تطبيق الهواتف الذكية، وذلك بهدف تسهيل إجراء المعاملات المصرفية بكل أمان وسلاسة. وفي هذا الصدد، صرّحت فاطمة العلوي الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي بقولها: «في ظل التطورات الراهنة، تظل تلبية احتياجات زبائننا المصرفية، وتقديم خدمات بنفس المستوى المعهود، من أهم أولوياتنا. ويأتي ذلك ضمن إطار سلسلة الإجراءات الاستباقية التي تم اتخاذها تنفيذًا للتوجيهات السديدة الصادرة عن القيادة الرشيدة والحكومة الموقرة. كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع العاملين في الصفوف الأمامية، كونهم يكرسون جهودهم في سبيل حماية الوطن، والحفاظ على أمن وسلامة مملكة البحرين».

وفي ظل ما سبق، يواصل بنك البحرين الإسلامي مراقبة التطورات الحاصلة من كثب، وذلك بالتنسيق مع مصرف البحرين المركزي والجهات المختصة. ومع تفعيل خطط استمرارية الأعمال الفعّالة، يحافظ البنك على أعلى مستويات الجاهزية للتعامل مع مختلف الظروف. كما إنه يدعو زبائنه لمعرفة آخر الأخبار والمستجدات عبر متابعة قنوات التواصل الرسمية والمعتمدة.

مجلس إدارة بورصة البحرين يعقد اجتماعه الأول لعام 2026

○ يوسف اليوسف. ○ الشيخ خليفة بن إبراهيم.

عقد مجلس إدارة بورصة البحرين اجتماعه الأول للعام 2026 يوم الخميس الموافق 12 مارس الجاري، برئاسة يوسف عبدالله اليوسف رئيس مجلس الإدارة. وخلال الاجتماع، ناقش المجلس الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال فاطلع على مستوى إنجاز القرارات والتوصيات السابقة الصادرة عنه وعلى مجمل تطورات سير العمل في البورصة، وناقش التوصيات الصادرة عن اللجان المنبثقة عن المجلس، فاستعرض مستوى الإنجاز لمشاريع ومبادرات الخطة التشغيلية إلى جانب مستوى إنجاز معايير قياس أداء البورصة للعام 2025.

كما وافق المجلس في اجتماعه المذكور على البيانات المالية الختامية الموحدة للبورصة كما هي بتاريخ 31 ديسمبر 2025، ووافق أيضًا على إعادة تعيين مدققي الحسابات للعام 2026 وأوصى بهما إلى وزير الصناعة والتجارة – الوزير المنوط به القيام باختصاصات مساهم بورصة البحرين للموافقة عليهما ضمن بنود الجمعية العامة للعام 2025. وفي إطار تعزيز الحوكمة والامتثال، وافق المجلس على مقترح تعديل سياسة مكافحة غسل الأموال وعلى تقرير حوكمة البورصة للعام 2025. كما اطلع المجلس على تقرير نتائج تقييم المجلس واللجان للعام ذاته. واختتم المجلس اجتماعه بمناقشة مستجدات أوضاع البورصة في ظل الظروف الراهنة، واتخذ القرارات التي من شأنها دعم خطة استمرارية العمل وتطوير الأداء وفق أفضل الممارسات.

عمومية «العربية للطيران» تعتمد توزيع 30% أرباحا نقدية خلال اجتماعها السنوي

وافق مساهمو شركة «العربية للطيران» (ش.م.ع) خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي على توزيع أرباح بنسبة 30% من رأس المال للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2025. ويعكس توزيع أرباح بقيمة 30 فلساً لكل سهم، الأداء المالي القوي والنمو المستدام للناقلة الجوية الاقتصادية.

تأتي توصية مجلس الإدارة في أعقاب النتائج المالية القوية التي حققتها «العربية للطيران» خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2025، إذ سجلت الشركة أرباحاً صافية قياسية قبل الضريبة قدرها 1.8 مليار درهم، بزيادة نسبتها 14% مقارنة بالعام 2024.

وإضافة إلى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للسنوات الثلاث المقبلة، صادقت الجمعية العمومية على تقرير مدققي الحسابات والميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وكذلك على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات من المسؤولية للفترة ذاتها، وعيّنت مدققي الحسابات للشركة للسنة المالية الجديدة وحددت أتعابهم.

وفي هذا السياق، قال الشيخ عبد الله بن محمد آل ثاني، رئيس مجلس إدارة «العربية للطيران»: «يعد أداء العربية للطيران خلال عام 2025 الأقوى في تاريخ المجموعة، ويؤكد مدى فعالية نموذج أعمالنا وكفاءة فريق الادارة لدينا. وخلال العام، واصلنا توسيع شبكة وجهاتنا وإطلاق وجهات جديدة عبر أسواق رئيسية، إلى جانب زيادة القدرة التشغيلية لتلبية الطلب المتنامي على السفر الجوي الاقتصادي».

وأضافت «العربية للطيران» خلال العام 30 وجهة جديدة انطلاقاً من مراكز عملياتها الستة في دولة الإمارات والمغرب ومصر وباكستان. وتسلمت الناقلة 5 طائرات جديدة، كما أضافت تسع طائرات أخرى لدعم خططها التوسيعية وتعزيز شبكة وجهاتها. واختتمت الشركة العام 2025 بأسطول مكوّن من 90 طائرة إيرباص A320 وA321 تعمل عبر 220 وجهات في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأوروبا.

وأختتم آل ثاني قائلاً: «وبالرغم من التطورات الجيوسياسية الراهنة ومدى تأثيراتها على الاقتصاد العالمي وقطاع الطيران في المنطقة، فإننا لا نزال واثقين من متانة صناعة الطيران حول العالم ومن قوة نموذج أعمالنا وقدرتنا غلى تحقيق استراتيجيتنا الطموحة. كما نثق بخبرة فريق الإدارة وبقدرتنا على التعامل مع التحديات الحالية، مع مواصلة تقديم قيمة مستدامة لعملائنا ومساهمينا».

بنك الإسكان يؤكد استمرارية خدماته والتزامه تجاه عملائه في ظل التطورات الإقليمية

○ عبدالله طالب.

أكد بنك الإسكان أن عملياته وخدماته تواصل العمل بشكل طبيعي وبكفاءة عالية عبر جميع القنوات، مما يعكس قوة ومرونة القطاع المالي في مملكة البحرين في ظل التطورات الإقليمية الجارية.

وأشار البنك إلى أن جميع الخدمات المصرفية متاحة بالكامل للعملاء، مدعومة بأنظمة تشغيل قوية وخطط راسخة لاستمرارية الأعمال تضمن تقديم الخدمات من دون انقطاع. ويواصل بنك الإسكان التزامه بتلبية احتياجات العملاء مع الحفاظ على أعلى معايير الاستقرار التشغيلي وموثوقية الخدمات، مضيفًا أن الحفاظ على ثقة عملائه واستمرارية الخدمات تظل من الأولويات القصوى للبنك، فيما يواصل دعم استقرار ومرونة القطاع المالي في البحرين.

وأشار البنك أيضًا إلى أن منصاته المصرفية الرقمية وخدماته الإلكترونية تعمل بكامل طاقتها، مما يتيح للعملاء الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية عن بُعد وإتمام معاملاتهم بسلاسة. وقد أسهم الاستثمار المستمر لبنك الإسكان في البنية التحتية الرقمية وأنظمته التشغيلية في تعزيز قدرته على تقديم خدمات آمنة بكفاءة عالية عبر قنوات متعددة، مما يضمن للأفراد والشركات الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية بسهولة وثقة. وفي هذا الصدد، أشاد بنك الإسكان بالرؤية الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وبجهود الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في الحفاظ على أمن واستقرار المملكة. كما أثنى البنك على دور الجهات الحكومية والأمنية في حماية البلاد وضمان استمرارية عمل القطاعات الأساسية. كما أعرب البنك عن تقديره لدور مصرف البحرين المركزي في تعزيز مرونة واستقرار القطاع المالي من خلال إطار تنظيمي ورقابي راسخ يدعم استقرار المؤسسات المصرفية ويمكّنها من الحفاظ على الجاهزية التشغيلية ومواصلة العمل بفعالية في ظل الظروف السائدة. وأشار بنك الإسكان إلى أهمية التعاون عبر القطاع المالي لضمان الجاهزية وتعزيز المرونة خلال الظروف المتغيرة، مؤكدًا التزامه بتقديم خدمات مالية موثوقة مع دعم الاستقرار الاقتصادي لمملكة البحرين.

وفي هذا الصدد، قال عبدالله طالب، مدير عام بنك الإسكان: «يواصل بنك الإسكان التزامه الكامل بتقديم خدمات مصرفية مستمرة ودعم عملائنا في جميع الظروف. إن أطر العمل التشغيلية المتينة وخطط استمرارية الأعمال في البنك تمكّننا من الحفاظ على الاستقرار وتقديم خدماتنا بكفاءة عالية عبر جميع القنوات. كما أننا نثمّن عاليًا الجهود المشتركة عبر المنظومة المالية لمملكة البحرين التي تسهم في تعزيز المرونة والاستقرار للقطاع المالي. وفي ظل تضافر جهودنا، سنواصل التزامنا بخدمة عملائنا وفق أعلى المستويات، فضلا عن دعم الاستقرار الاقتصادي لمملكة البحرين».